الأنباء
الاثنين 3 اكتوبر 2011

إعداد: بداح العنزي b_alenezi@hotmail.com

مرحلة تجريبية 3 أشهر للمكاتب الهندسية بهدف الانتهاء من استخدام الورق في المعاملات

تدشين نظام إصدار الموافقات التنظيمية للمشاريع إلكترونياً

دشن مساعد المدير العام لشؤون التنظيم العمراني والمخطط الهيكلي في البلدية م.وليد الجاسم نظام إصدار الموافقات التنظيمية للمشاريع إلكترونيا.

وقال الجاسم في مؤتمر صحافي امس ان هذا النظام سيتم تطبيقه في مرحلته الأولى التجريبية والتي تستمر 3 أشهر على المكاتب الهندسية، حيث يتم إصدار جميع الموافقات التنظيمية إلكترونيا من خلال رمز خاص وتزويد تلك المكاتب بالمخططات والمستندات المطلوبة لإصدار الموافقة اللازمة تمهيدا لتطبيق النظام على بقية المشاريع الحكومية والأهلية بعد إنتهاء الفترة التجريبية ونجاح المشروع، مؤكدا انه بعد انتهاء المدة المقررة لن يكون هناك تعامل ورقي في إنجاز معاملات التنظيم.

وبين ان هذا النظام من شأنه ان يقضي على الكثير من الإجراءات الروتينية ويقلل الدورة المستندية بهدف الإسراع في إنجاز المعاملات بالسرعة المطلوبة والتي تم اختصار خطواتها من 14 خطوة الى 8 خطوات بوجود النظام.

وقال الجاسم انه سيتم الرد من خلال هذا النظام على المكاتب الهندسية إلكترونيا لاستيفاء الملاحظات وإجراء التعديلات اللازمة للمشاريع لتتفق مع الأنظمة المعمول بها وبعد الموافقة على المعاملة من قبل لجنة الموافقات التنظيمية تتم إفادة المكتب إلكترونيا ليتم تقديم المخططات النهائية ورقيا لاعتمادها وإصدار الموافقات التنظيمية اللازمة.

م.وليد الجاسم خلال المؤتمر الصحافي

وأوضح انه تم تطوير هذا النظام بهدف تسريع إنجاز المعاملات، وهذا يأتي انطلاقا من السياسة العامة للدولة نحو تطوير العمل ومواكبة لغة العصر، وأيضا خطة وإستراتيجية جديدة يتبعها قطاع التنظيم العمراني والمخطط الهيكلي في استخدام الأساليب العملية وتكنولوجيا العصر في إنجاز وتحقيق الآمال المنشودة، لافتا الى تمكن المسؤولين والمكاتب الهندسية من متابعة خط سير المعاملات والاطلاع على جميع الإجراءات والملاحظات، كما يتم حفظ المخططات والمراسلات والملاحظات إلكترونيا والتي يمكن استرجاعها والاطلاع عليها في اي وقت، مشيرا الى ان هذا النظام يمر بمرحلة تطوير مستمرة ومن خلال التطبيق الفعلي سيقضي على الكثير من المشاكل الحالية والإجراءات الروتينية وتقليل الدورة المستندية الورقية توفيرا للوقت والجهد والمال، مشيرا الى ان الغرض من هذه الميكنة الإسراع والدقة في إنجاز المعاملات والتي ستكون في النهاية في مصلحة المواطنين.

وأوضح ان من المهام الرئيسية لإدارة التنظيم العمراني دراسة المخططات المعمارية لجميع المشاريع الحكومية والأهلية المقدمة من قبل المكاتب الهندسية ويتم إصدار الموافقات التنظيمية من خلال لجنة الموافقات التنظيمية والمشكلة بموجب القرار الإداري رقم 2009/355 برئاسة مدير ادارة التنظيم العمراني وعضوية العديد من المهندسين الأكفاء بالإدارة والتي من خلالها يتم إصدار الموافقات التنظيمية وفقا للقرارات التنظيمية والإجراءات والأنظمة المعمول بها في هذا الشأن، مشيرا الى ان هذه الموافقات تمر من خلال دورة مستندية تستغرق كثيرا من الوقت والجهد، حيث يتم تبادل المراسلات ورقيا بين الجهات ذات العلاقة سواء كانت البلدية بإداراتها المختلفة او المكاتب الهندسية او الجهات المالكة أو وزارات الدولة ذات العلاقة وذلك لاستيفاء الملاحظات أو القيام بتعديلات على الملاحظات الخاصة بالمشاريع او إحضار موافقات لازمة لإصدار الترخيص وهذه الدورة قد تتكرر أكثر من مرة لاستيفاء جميع الموافقات اللازمة وهذه الإجراءات تستغرق كثيرا من الوقت فضلا عن الجهد والوقت المبذول حتى يتم إنجاز تلك المعاملات، لافتا الى ان إنجاز هذا النظام قد حقق النقلة النوعية لتقليص الدورة المستندية والوصول الى الحالة المثلى من اجل تطوير العمل والقضاء على العديد من المشاكل والسلبيات التي تتمثل في الممارسات اليدوية سابقا، مبينا جدية المضي في تطبيق ما هو جديد والعمل على الإنجاز وتحقيق الآمال.

السماح بإضافة نشاط مخازن مواد غذائية للائحة المحلات

أوصت اللجنة القانونية والمالية في المجلس البلدي خلال اجتماعها امس بالموافقة على اقتراح م.جنان بوشهري بشأن اضافة نشاط مخازن المواد الغذائية الى لائحة المحلات العامة.

وقال رئيس اللجنة مانع العجمي ان اللجنة أجلت بحث اقتراح م.أشواق المضف بشأن تعديل المادة 14 من لائحة الاعلانات.

وذكر ان اللجنة أجلت مشروع تعديل لائحة الأغذية الصادرة وذلك لعدم حضور المسؤولين في ادارة الأغذية المستوردة للاجتماع رغم توجيه الدعوة لهم خاصة ان الوزير سبق وخاطب المجلس وطلب عقد جلسة في العطلة الصيفية أثناء غياب المجلس، مستغربا من عدم حضور الجهاز. وبيّن ان اللجنة اطلعت على مشروع الميزانية للسنة المالية 2012/2011، كما تمت احالة العديد من الاقتراحات المتعلقة بتحديد فترة اقامة المخيمات الربيعية الى اللجنة المختصة بالمخيمات، كما تم الاكتفاء بالرد على اقتراح العضو محمد المفرج بشأن تعديل قرار اللجنة المكلفة بأعمال المجلس البلدي حول تمديد تراخيص المحلات القائمة في مناطق السكن الخاص وكذلك تم الاكتفاء بالرد على اقتراح الاعضاء عبدالله العنزي وأحمد البغيلي ومانع العجمي ومهلهل الخالد بشأن سرقة 52 مخططا لمنشآت حيوية من البلدية.

مانع العجمي

المضف تسأل عن أسباب استخدام سيارات البلدية لتوصيل الطلبة والموظفين

قدمت عضو المجلس البلدي م.أشواق المضف سؤالا بشأن سوء استخدام سيارات البلدية.

وقالت في سؤالها: نمى الى علمنا أن هناك سوء استخدام لبعض سيارات البلدية (السيارات الصفراء) ومنها على سبيل المثال لا الحصر ان هناك بعض هذه السيارات تقوم بإيصال الطلبة الى المدارس، كما ان البعض يقوم بإيصال الموظفين الى منازلهم وفي حالات أخرى لوحظ انه في الفترة المسائية نشاهد بعض هذه السيارات وبداخلها عائلات تضم نساء وأطفالا.

وبناء على ما تقدم فإنني أتوجه بالأسئلة الآتية وأرجو الرد خلال الفترة القانونية:

- ما الجهة المسؤولة عن المتابعة والإشراف على هذه السيارات بالبلدية؟
- هل هناك عملية تتبع آلي لهذه السيارات؟
- هل توجد رقابة من البلدية على هذه السيارات؟

كما يرجى تزويدي بصورة من عقود استغلال هذه السيارات، بالإضافة الى كشوفات مفصلة بأسماء ووظائف مستلمي هذه السيارات.

م.أشواق المضف

خصص الجزء الأول لبحث جدول أعماله وافتتاح معرض بمشاركة العديد من الجهات

الاحتفال بيوم الموئل العالمي بجلسة «البلدي» اليوم

يعقد المجلس البلدي جلسته العادية صباح اليوم، حيث خصص نصف الساعة الأولى لمناقشة جدول الأعمال ثم ترفع الجلسة ليبدأ الجزء الثاني من الجلسة والمخصص لمناقشة يوم الموئل العالمي حيث تمت دعوة العديد من الجهات والمؤسسات ذات العلاقة.

ويتضمن جدول أعمال الجلسة العادية التالي: السؤال المقدم من العضو م.جنان بوشهري بشأن ان هناك تأخيرا في انجاز عدد يفوق الـ 800 معاملة تخبير بنظام ادارة الأغذية المستوردة الآلي وذلك من تاريخ 2011/1/1 الى 2011/6/1 لدى مراقبة التفتيش محالة من مراقبات الواردات البرية والبحرية والجوية، السؤال المقدم من زيد العازمي (رئيس المجلس البلدي) بشأن التوصيف الوظيفي (مشرف مركز)، طلب الهيئة العامة للمعلومات المدنية استحداث مواقف سيارات بمساحة (18150م2) وذلك لخدمة مقر الهيئة بمنطقة جنوب السرة، نقل محمول الكهرباء ضمن حدود عقارهم بمنطقة السالمية قطعة (155)، طلب وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تخصيص موقع مؤقت لإقامة مصلى من مواد خفيفة بمنطقة السالمية (شرق حولي سابقا) قطعة رقم (33)، طلب نقل محمول كهرباء يقع بداخل القسيمة السكنية الواقعة بمنطقة سلوى قطعة رقم (10)، طلب وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تخصيص موقع لإقامة سكن عائلي للإمام والمؤذن بجوار موقع المسجد القائم بمنطقة ضاحية الزهراء بالقطعة رقم (1)، طلب الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية تخصيص موقع لإقامة مستشفى بيطري خاص بمنطقة السالمية، طلب وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية تخصيص موقع مسجد مع مواقف للسيارات بمنطقة اشبيلية قطعة (1)، طلب وزارة الأشغال العامة توسعة لمواقف سيارات مسجد المهدي الكائن بالقطعة رقم (12) في منطقة الرقعي، طلب بنك بوبيان تمديد فترة العمل بقرار المجلس البلدي الخاص بتخصيص موقع للبنك بمنطقة الرقعي، الاقتراح المقدم من العضو أحمد البغيلي بشأن تسمية شارع باسم مطلق حمود أبوحديده.

زيد العازمي

البغيلي لإطلاق اسم المرحوم خالد الجاسر على شارع بإشبيلية

اقترح عضو المجلس البلدي احمد البغيلي اطلاق اسم المرحوم خالد الجاسر على الشارع الفاصل بين القطعة 3 و4 بمنطقة اشبيلية. وقال البغيلي في اقتراحه: يعتبر خالد الجاسر الراجحي، رحمه الله، من رجال الكويت الأوفياء، ولد الرجل سنة 1900 وتوفي سنة 1982 عمل في الغوص حتى وصل الى درجة نوخذة، وفي تجارة المواد الغذائية وساهم في مساعدة المحتاجين من الكويتيين من الحاضرة والبادية، وعمل تاجرا لاسلحة الصيد ويقع محله في سوق السلاح وفي عام 1960 هدد حاكم العراق السابق عبدالكريم قاسم الكويت وقد كلفت وزارة الداخلية المرحوم بتجنيد رجال البادية واعطته السلاح والذي كلفه بهذه المهمة هو الشيخ مبارك عبدالله الاحمد الجابر الصباح وفي عام 1959 اصدر الأمير الراحل عبدالله السالم الصباح مرسوما بتعيين المرحوم عضو لجنة تحقيق الجنسية وقد قام بتجنيس اهل الكويت من البادية والحاضرة، وقد كان المرحوم من اوائل سكان منطقة الفروانية. ولذا اقترح تسمية الشارع الفاصل بين قطعة 3 و4 في منطقة اشبيلية محافظة الفروانية باسم المرحوم خالد الجاسر الراجحي.

احمد البغيلي

أكد أن هناك تنسيقاً بين صفر والهارون لرفع توصية لمجلس الوزراء

المنفوحي لطرح المشاريع الحكومية خلال مناقشة الميزانيات

أعلن مساعد المدير العام لشؤون قطاع التطوير والمعلومات م.أحمد المنفوحي عن التوصيات الصادرة من ورشة «خطة التنمية والواقع العملي» والتي نظمتها البلدية أخيرا بحضور وزير البلدية د.فاضل صفر واحمد الكليب رئيس لجنة المناقصات المركزية وعبدالعزيز عبدالرحمن الكليب وكيل وزارة الأشغال العامة وعبدالوهاب المزيني الوكيل المساعد لشؤون الميزانية العامة وعصام الخالد الوكيل المساعد للرقابة المسبقة بديوان المحاسبة وحمد المناور الوكيل المساعد لشؤون التخطيط وفؤاد خاجه مدير ادارة المستشارين بلجنة البيوت الاستشارية وهدى الصوان مستشار بإدارة الفتوى والتشريع وعدد من الجهات الحكومية ذات الصلة ومن أبرز تلك التوصيات:

السماح للجهات الحكومية التي لديها مشاريع مدرجة بخطة التنمية بالبدء في اجراءات طرح مشاريعها واخذ الموافقات اللازمة مع الجهات الرقابية بمجرد قيام هذه الجهات بمناقشة ميزانيتها مع وزارة المالية على ألا يتم التعاقد إلا بعد اعتماد الميزانية بالتنسيق مع وزارة المالية وقد أكد المنفوحي ان التوصيات شملت أهمية توحيد جميع الشروط العامة ونماذج العقود ومتطلبات المشاريع والتزام الجهات الحكومية بها عند مخاطبة الجهات الرقابية وتقييد الادارة المعنية داخل البلدية بإعداد المتطلبات الفنية لمشاريعها قبل الطرح بوقت كاف.

وقال ان التوصيات شددت على ضرورة توحيد وتجميع المتطلبات الفنية (الكودات) المعتمدة لدى الجهات الحكومية المطلوب استخراج الرخص والموافقات منها ووضعها داخل موقع الكتروني واحد يحوي جميع تلك الكودات للالتزام بها من قبل المكتب المصمم أثناء مرحلة التصميم دون الحاجة الى العودة والمراجعة من قبل الجهة صاحبة الترخيص مع اعطاء هذه الجهات فترة شهر بنهاية التصميم للتأكد من التزام المكتب المصمم بالكود مع تحمل الوزارة والمكتب المصمم مسؤولية الالتزام بهذه المتطلبات.

واضاف المنفوحي ان التوصيات شملت حضور ممثل عن الجهة الحكومية التي لديها مشاريع مدرجة بخطة التنمية جلسات مجلس الأمة (لجنة الميزانية) عند مناقشة قانون الميزانية العامة للدولة لشرح مبررات وأهداف تلك المشاريع تجنبا لعدم موافقة المجلس على أي من المشاريع واضاف ان من التوصيات عقد اجتماع بين كل من مسؤولي البلدية وديوان المحاسبة لمناقشة تسمية ممثل الديوان بالبلدية من عدمه بالاضافة الى عقد دورات لتأهيل العاملين بخطة التنمية بالتعاون مع الجهات الرقابية (الفتوى والتشريع - ديوان المحاسبة - لجنة المناقصات المركزية - لجنة البيوت الاستشارية - المجلس الأعلى للتخطيط).

واضاف ان من شأن هذه التوصيات تقليص الدورة المستندية للمشاريع بما لا يقل عن 6 أشهر بما ينعكس بالإيجاب على الجدول الزمني للمشاريع وتلافي النتائج السلبية المترتبة على طول الدورة المستندية وان هذه التوصيات لا تحتاج الى تشريعات جديدة أو قرارات حيث تتعامل مع التشريعات والقوانين المعمول بها حاليا.

واختتم المنفوحي تصريحه الصحافي بأن وزير البلدية د.فاضل صفر وبالتنسيق مع وزير الدولة لشؤون التنمية والتخطيط عبدالوهاب راشد الهارون قام برفع هذه التوصيات الى مجلس الوزراء للنظر واتخاذ ما يراه مناسبا.

م. احمد المنفوحي

العنزي: رقابة «البلدية» مسؤولة عن فساد الشقق المفروشة

حذر عضو المجلس البلدي م.عبدالله العنزي من تفشي ظواهر غير أخلاقية في المجتمع بسبب ما وصفه بغياب الرقابة والمتابعة من قبل البلدية على نشاط الشقق المفروشة والتي يروج لها خطأ بأنها شقق فندقية.

وقال في تصريح صحافي: «لم يعد بخاف على كل متابع وذوي بصيرة وجود ظواهر سلبية وغير أخلاقية بدأت تتفشى في المجتمع بسبب الفساد وغياب الرقابة، الأمر الذي ينذر بكارثة مجتمعية لا تحمد عقباها إذا ما استمر الأمر على حاله الراهن»، مبينا ان البعض من ضعاف النفوس استغلوا هذه الأوضاع وبدأوا في استخدام الشقق المفروشة او الفندقية في غير أغراض السكن والإقامة المشروعة، وعمدوا إلى تسخير هذه الوحدات العقارية في أمور تتنافى مع الأخلاق الحميدة وتخالف تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، وتضرب عرض الحائط بالتقاليد والقيم الأصيلة للمجتمع. وأوضح انه في مقدمة الأسباب التي ساهمت، ولاتزال تساهم، في هذا الاستغلال غير القانوني واللاأخلاقي للشقق المفروشة او الفندقية، هو غياب التطبيق الرادع والحاسم للقوانين، وعدم المتابعة والرقابة من قبل الجهات المعنية على هذا النشاط لاسيما جهاز البلدية.

وفي ختام تصريحه الصحافي، دعا عضو المجلس البلدي م.عبدالله العنزي، مسؤولي البلدية الى الاضطلاع بمسؤولياتهم، وأداء الأمانة التي وسدت إليهم على خير وجه، وأن يراعوا الكويت وأهلها، وذلك بتطبيق القوانين، وتنظيم حملات تفتيش دورية ومنتظمة للتأكد من عدم استخدام الشقق المفروشة في غير الأغراض المخصصة لها قانونا.

م.عبدالله العنزي

المطيري لإطلاق اسم هلال فجحان على شارع بالعارضية

اقترح عضو المجلس البلدي فرز المطيري إطلاق اسم هلال فجحان المطيري على الشارع الفاصل بين العارضية الصناعية والسكنية.

وقال المطيري في اقتراحه: يعتبر هلال فجحان المطيري علماً من أعلام الكويت البارزين، بدأ حياته العملية في الكويت في أعمال متواضعة. وفي السابعة عشرة من عمره عمل بالبحر، فقد كان طواشا وتاجر لآلئ، وفتح الله عليه أبواب الرزق حتى أصبح من أشهر تجار اللؤلؤ في الخليج العربي، واتسعت أملاكه في الكويت والبحرين والبصرة والهند، وقيل انه أكبر ثري عرفته الكويت في عصره، وقد بلغت ثروته نحو ثمانية ملايين روبية آنذاك، انه المحسن الكريم هلال بن فجحان المطيري.

كما كانت له الكثير من الاحسانات منها (مدرسة المباركية/ مسجد هلال/ مسجد المناعي/ مقبرة هلال) إضافة الى مساهمته في النهضة العلمية في الكويت حين تبرع بمبلغ خمسة آلاف روبية لتأسيس أول مدرسة نظامية في الكويت وهي المدرسة المباركية عام 1911، كما فقد ألف جمل له في موقعة حمض عام 1920 كان قد سيرها مع الجيش الكويتي وأنفق من ماله للمساهمة في بناء السور الثالث، كذلك انتخب عام 1921 ليصبح عضوا في مجلس الشورى، ودفع تعويضا لأسر قتلى الدياحين بمبلغ بمجموعة 16 ألف روبية بعد معركة الجهراء.

وتبرع بقطعة أرض في وسط العاصمة وتكفل بتسويرها لتصبح مقبرة للكويت حملت اسم «مقبرة هلال». كما كرمته الدولة بالآتي: أسمت الدولة الكثير من المعالم باسمه تقديرا لدوره في تاريخ الكويت، وهي: مدرسة هلال فجحان المطيري المتوسطة للبنين، وهي في محافظة مبارك الكبير وشارع هلال فجحان المطيري، يقع في منطقة السالمية وصالة هلال فجحان المطيري وصالة رياضية تتبع نادي القادسية الكويتي.

فرز المطيري

أكثر من مليون دينار قيمة معاملات نزع الملكية في سبتمبر

ذكر مدير إدارة نزع الملكية للمنفعة العامة م.فهد الشعلة ان قيمة المعاملات التي أنهيت إجراءاتها خلال شهر سبتمبر 1,151,018,750 دينارا.

وعرض الشعلة إحصائيات الإدارة خلال الشهر حتى أوضح انه تم إنجاز معاملة تثمين وكتب تحديد عقارات مستملكة وكتاب إعادة النظر وكذلك 3872 شهادة صادرة للأفراد والمؤسسات بالإضافة الى 182 كتابا صادرا للوزارات والهيئات الحكومية.

كما بلغ اجمالي المعاملات (الكتب الصادرة والواردة) 4121 كتابا. أما فيما يتعلق باجتماعات اللجان العاملة بالإدارة فعقدت لجنة التثمين الرسمية 3 اجتماعات لمعاملتين، ولجنة الاعتراضات عقدت اجتماعا واحدا لعدد 4 معاملات ولجنة نزع الملكية عقدت اجتماعا واحدا لعدد 5 معاملات.

فهد الشعلة